وضع المعاهدات المبرمة في ظل الاحتلال

م. م حيدر ابراهيم هريس
تدريسي في كلية الحكمة الجامعة
Haider.alhuraisy78@gmail.com

تعد المعاهدات الدولية من الدراسات المهمة وذلك لدورها في تنظيم العلاقات الدولية كونها من المنبع الرئيسي لقواعد القانون الدولي المنظمة للعلاقات فيما بين الدول في مختلف المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية وهذا ما يتفق مع المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية مما جعلت منها ذات اهمية كبيرة وحيوية في تنظيم وترتيب العلاقات الدولية المعاصرة .

وبالرغم من وجود اجماع على أهمية المعاهدات الدولية الا انه يوجد خلاف في القواعد التي تشكل النظام القانوني الذي تخضع له المعاهدات من حيث المشروعية والبطلان مع ما يتلائم وطبيعة العلاقات الدولية في الوقت المعاصر نتيجة لإختلال المراكز التعاقدية بفعل عدم التكافؤ في العلاقات الدولية والتي أفرزت لنا قوى قوية وأخرى ضعيفة ودولة محتلة ودولة خاضعة للإحتلال . مما حدا بنا معرفة وضع تلك الاتفاقيات التي يتم ابرامها بين دولة الاحتلال والدول الخاضعة له. وخصوصاً اذا ما علمنا ان الحكومات التي يتم تشكيلها عقب الإحتلال تكون ضعيفة، مما يجعلها مضطرة لقبولها نتيجة لضرورات امنية او سياسسة او اقتصادية ، وذلك بعد عرضها على مبادئ الميثاق و اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969م، من خلال دراسة أكثر من أنموذج تعاقدي - معاهدة او اتفاقية- كأنموذج تطبيقي لموضوع بحثنا، ومن أجل الحصول أفضل النتائج تم إعتماد المنهج التحليلي والوصفي و التأريخي متمثلاً بدراسة ظروف ابرام هذه المعاهدات وتحليل نصوصها و بيان أثر الإحتلال الواضح في نصوص هذه المعاهدات وهو مما يتضح من الوهلة الأولى عند قراءة نصوصها حيث يبدو عدم التكافؤ في المراكز التعاقدية واضحاً مما جعل هذا النوع من الاتفاق باطلاً لعدم التكافؤ بين اطراف التعاقد في مثل هذا النوع من المعاهدات نتيجة للإكراه المتصور بمجرد تواجد القوات العسكرية على أقليم الدولة الخاضعة للاحتلال مما يسلب حرية إرادتها عند ابرامها وبالتالي نكون أمام عيب من العيوب التي تؤثر في سلامة رضا الدولة المتعاقدة .